



JOURNAL OF THE ARAB AMERICAN UNIVERSITY مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث

الإعلام الرقمي ذو البعد الجغرافي: نحو نموذج تكاملي للتخطيط المقاوم في الأغوار الفلسطينية

محمود خلوف^{1*}، فيصل صباح²، أيمن يوسف³، أسيل كميل⁴

¹ قسم اللغة العربية والإعلام، كلية الآداب والتربية، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين.

^{2,3} قسم الثقافة العامة، كلية الآداب والتربية، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين

⁴ كلية تكنولوجيا المعلومات، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين.

الباحث المراسل: Mahmoud.khlouf@aaup.edu

Received: 10/01/2026

Revised: 22/8/2026

Accepted: 14/09/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.2>

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج تكاملي عملي يربط بين الإعلام الرقمي والتخطيط المكاني؛ لتحويل البيانات الرقمية من مجرد فضح إعلامي إلى آليات ضغط مؤثرة وخطط دفاعية ملموسة في الأغوار الفلسطينية. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحثون منهجاً مختلطاً يجمع بين التحليل النوعي والكمي، مستخدمين المقابلات العلمية المتعمقة بصفتها أداة رئيسية لجمع البيانات من عينة تمثيلية من خبراء الإعلام الرقمي والتخطيط المكاني والجغرافيا السياسية بالاعتماد على أسلوب الحصر الشامل.

وأظهرت نتائج التحليل النوعي أن التوظيف البصري للبيانات المكانية (خرائط وإحصاءات) يمثل السلاح الأكثر فعالية، فقد أجمع المبحوثون على قدرته على خلق تنافر معرفي لدى الرأي العام الدولي، وتقديم براهين مادية تفكك الروايات الرسمية المضادة بلغة علمية رصينة.

كما أظهرت النتائج أن استدامة الصمود في الأغوار الفلسطينية مرهونة بالمأسسة الرقمية، عبر بناء قواعد بيانات تخطيطية احترافية، تحول التوثيق العفوي إلى أرشيفات رقمية دائمة، تضمن عدم ضياع الحقائق، وتخدم بوصفها مرجعاً قانونياً وتخطيطياً في المحافل الدولية.

الكلمات المفتاحية: الأغوار الفلسطينية، الإعلام الرقمي، التخطيط المقاوم، المأسسة الرقمية، البعد المكاني.

1. المقدمة

تشكل الأغوار الفلسطينية مساحة 1600 كيلو متر مربع (على طول الحدود الشرقية للضفة الغربية، من عين جدي جنوباً قرب البحر الميت حتى عين الببضا المحاذية لمنطقة بيسان شمالاً)، فتشكل قرابة (30%) من مساحة الضفة الغربية (فراج، 2025، ص3)، وتعد بؤرة صراع جيوسياسي حيوي، فتتقاطع فيها محاولات السيطرة الإسرائيلية على المكان مع إرادة الصمود الديموغرافي الفلسطيني. وفي هذا السياق، برز الإعلام الرقمي ساحة جديدة للمواجهة، لا تقتصر على توثيق الوقائع اليومية، بل تمتد لتشكيل أداة لإثبات الوجود وفرض السردية البديلة.

لكن هذا الزخم الهائل من المحتوى الرقمي يصطدم بتحدٍ بنيوي: فجوة التحويل (The Conversion Gap) من التوثيق بوصفه فعلاً إعلامياً إلى بيانات منظمة يمكن دمجها في آليات التخطيط والمقاومة الفعلية. هنا تكمن فرصة هذه الدراسة، التي

* الباحث المراسل

تتبنى مفهوم "الإعلام الرقمي ذي البعد الجغرافي"، فلم يعد المحتوى الذي ينتجه المواطنون الصحفيون مجرد شهادة، بل يصبح مصدراً لبيانات مكانية دقيقة. وتستكشف الدراسة كيفية عمل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) بوصفها محولاً حيويًا، يحول هذا الفيضان من المحتوى إلى "رؤى مكانية" (Spatial Insights) قادرة على إعلام صانعي السياسات، ودعمهم، وتعزيز حجج الدفاع عن الأرض، كما تسعى إلى الانتقال بالإعلام الرقمي من دور "الشاهد" إلى دور "الفاعل الاستراتيجي" عبر تصميم نموذج تكاملي، يربط بين البيانات الرقمية والقرارات التخطيطية.

مشكلة الدراسة والأسئلة البحثية (Research Problem and Questions): في ظل تعميق السياسات الإسرائيلية الهادفة لتقييد التواصل الجغرافي والديموغرافي الفلسطيني في الأغوار، يبرز تحدٍّ جوهري: كيف يمكن تجاوز مرحلة توثيق الانتهاكات نحو بناء منظومة مقاومة فاعلة؟

السؤال الرئيسي للدراسة: كيف يمكن بناء منظومة متكاملة، تحول توثيق الإعلام الرقمي للانتهاكات المكانية في الأغوار إلى رؤى مكانية فعالة، تدعم التخطيط المقاوم، وتؤثر في السياسات؟

الأسئلة الفرعية: ما المنهجيات التقنية اللازمة لتحويل المحتوى الرقمي غير المهيكل إلى بيانات جغرافية موثوقة في نظم المعلومات الجغرافية (GIS)؟ ما المعوقات المؤسسية والفنية التي تعيق تكامل البيانات المكانية المولدة من الإعلام الرقمي في الأنظمة التخطيطية الفلسطينية؟ كيف يمكن تصميم نموذج عمل تكاملي يضمن تدفق البيانات من مصادرها الإعلامية، عبر التحليل الجغرافي، إلى صياغة توصيات تخطيطية استراتيجية؟ في أي طرق يمكن للخرائط والتحليلات المكانية أن تعزز فاعلية الحملات الإعلامية والقانونية الدولية الهادفة لمقاومة السياسات الإسرائيلية؟

أهداف الدراسة (Research Objectives): لمعالجة مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، فقد بُني هذا البحث على مجموعة من الأهداف المترابطة والمتدرجة، التي تشكل - في مجموعها - خارطة طريق للدراسة. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. كشف آليات توثيق الانتهاكات المكانية عبر الإعلام الرقمي، مع التركيز على استخدام الخرائط المكانية أداة لتوثيق هذه الانتهاكات. ويمثل هذا الهدف الخطوة الأساسية التي تهدف إلى فهم "كيفية" تحويل المحتوى الرقمي من مجرد شهادة إلى بيانات مكانية منظمة يمكن تمثيلها خرائطياً وتشريحها.
2. تحليل فجوة التحويل من التغطية الإعلامية إلى آليات مؤثرة في التخطيط، بما في ذلك كيفية استخدام البيانات المكانية لتحسين الاستجابة التخطيطية. وينتقل هذا الهدف من مرحلة الوصف إلى مرحلة التحليل النقدي، عبر تشخيص العقبات التي تمنع انتقال البيانات من حيز الإعلام إلى حيز التخطيط وصنع القرار.
3. تصميم نموذج تكاملي يربط الإعلام الرقمي بآليات مقاومة التخطيط الاستيطاني، مع تضمين خرائط مكانية توضح مواقع الانتهاكات وتأثيرها في المجتمعات المحلية. هذا هو الهدف المحوري للدراسة، حيث يتم الانتقال من التشخيص إلى تقديم الحلول عبر بناء نموذج عملي يربط بشكل منهجي بين مكونات المنظومة المقترحة.
4. تقديم توصيات عملية لتفعيل دور الإعلام في حماية الأغوار عبر آليات ضغط ملموسة، مع اقتراح إنشاء خرائط تفاعلية تسهم في توثيق الانتهاكات وتسهيل الوصول إلى المعلومات. ويركز هذا الهدف على الجانب التطبيقي المباشر، فيتم ترجمة النموذج النظري إلى خطوات وإجراءات عملية قابلة للتنفيذ.
5. تطوير أدوات تحليلية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتمكين الباحثين وصناع القرار من فهم تأثير الانتهاكات الإسرائيلية في التخطيط المكاني والتنمية المستدامة في الأغوار. ويمثل هذا الهدف البعد التقني والمستقبلي للدراسة، فيسعى إلى توفير الأدوات اللازمة لضمان استدامة النموذج المقترح وقدرته على التكيف مع التحديات المستقبلية.

منهجية الدراسة (Methodology): لتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم تبني منهج بحث مختلط متقدم (Advanced Mixed Methods Research) قائم على التكامل في التصميم (Integrative Design)، والذي يتكون من مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: التحليل النوعي للمقابلات المتعمقة:

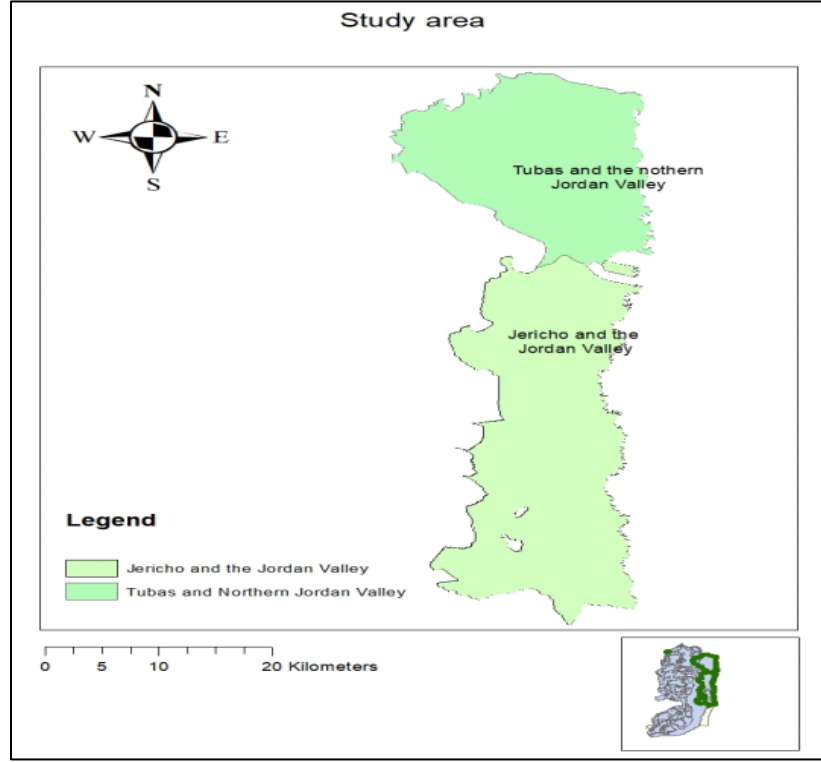
مجتمع الدراسة والعينة: اعتمد أسلوب الحصر الشامل لضمان تمثيل الخبراء؛ فشملت العينة فئتين: فئة الإعلاميين الرقميين؛ فاستهدف جميع الأساتذة الأكاديميين المتخصصين (48 مفردة) في جامعات الضفة الغربية، واستجاب منهم ستة عشر إعلامياً فقط (نسبة استجابة 32.6%). وفئة المخططين والخبراء الجيو-سياسيين؛ فاستهدف جميع الخبراء ذوي العلاقة المباشرة (26 مفردة) في مؤسسات مثل أريج وهيئة مقاومة الجدار، واستجاب منهم عشرة فقط (نسبة استجابة 38.4%).

أداة جمع البيانات: المقابلات شبه المنظمة (Semi-Structured Interviews)، التي سمحت بالتركيز على أسئلة الدراسة مع إتاحة المجال للخبراء لتقديم رؤى عميقة. وإلى جانب تحليل بيانات المقابلات استخدم برنامج (MAXQDA) عبر التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لاستخلاص المحاور الرئيسية، ثم احتساب هذه البيانات عبر حساب تكرارات كل رمز (Code)؛ لتحديد مدى أهميتها وشيوعها لدى الخبراء.

المرحلة الثانية: التكامل والتصميم النموذجي: بناءً على نتائج التحليل النوعي، صمم "النموذج التكاملي" المقترح. وهذه المرحلة لم تكن مجرد تلخيص، بل عملية تركيب إبداعية ربطت بين الإعلام الرقمي بوصفه مولداً للبيانات المكانية الأولية، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) بوصفه محركاً للتحليل والتحويل إلى رؤى مكانية، والتخطيط المقاوم نتيجة لهذه الرؤى.

نوع الدراسة: هي دراسة تطبيقية مختلطة، تستخدم الأغوار الفلسطينية بوصفها "دراسة حالة" (Case Study) لاختبار النموذج وإنتاجه. إن البحث المختلط يوفر إجابات أفضل عن أسئلة البحث عبر الجمع بين البيانات النوعية والكمية عن قصد، كما يقدم طريقة أفضل لفهم الظواهر الاجتماعية والتقنية (الرفاعي، 2024، ص755).

حدود الدراسة (Study Delimitations): طبقت الدراسة المكانية على منطقة الأغوار الفلسطينية والتي تشمل، حسب التصنيف الإداري الرسمي للسلطة الفلسطينية، محافظتي أريحا والأغوار وطوباس والأغوار الشمالية، كما تظهر في الخريطة رقم (1). أما الحدود الموضوعية فقد ركزت على دور الإعلام الرقمي في توثيق الانتهاكات المكانية (مصادرة، وهدم، وتقييدات) وتأثيره المباشر في التخطيط المستقبلي ومقاومة السياسات الإسرائيلية.



شكل 1: موقع منطقة الدراسة المكانية في الأغوار الفلسطينية المصدر: من إعداد المجموعة البحثية بالاعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي (جيومولج)

2. الإطار المعرفي والنظري للدراسة

مقدمة: الأغوار الفلسطينية بؤرة صراع وميدان للإعلام الرقمي:

تمثل الأغوار الفلسطينية بؤرة صراع جيوسياسية واقتصادية ومائية محورية، نظراً لأهميتها الاستراتيجية. وتتعدد وجهات النظر حول مساحتها؛ فبينما تشير تقديرات إلى أنها نحو 841 كم² (ما يعادل 14% من مساحة الضفة الغربية)، تذهب رؤية أخرى إلى أنها تمتد على طول الحدود الشرقية بمساحة تصل إلى 1600 كم² (ما يعادل 30% من مساحة الضفة) (فراج، 2025، ص3). والثابت أن أكثر من (90%) من هذه المنطقة مصنفة ضمن منطقة (ج) وفق اتفاقية أوسلو، ما يجعلها هدفاً رئيسياً للاستيطان والضم. وقد عدّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، هذه المنطقة "الدرع الحامي لأمن إسرائيل"، مؤكداً على ضرورة بقاء الحدود الأمنية "على طول نهر الأردن" (Gur, 2013).

وفي قلب هذا الصراع المادي على الأرض والموارد، برز الفضاء الرقمي ساحة جديدة للصراع على السرديات والتأثير على الرأي العام. ولم يعد الصراع مقتصرًا على السيطرة الجغرافية، بل امتد ليشكل معركة من أجل الوعي والسردية. ولفهم عمق هذا التحول، وتحليل كيفية تشكيل الإعلام الرقمي للتصورات والمواقف تجاه القضية الفلسطينية في الأغوار، يستعرض الإطار النظري والمفاهيمي التالي:

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي: الإعلام الرقمي والمجتمع الشبكي:

1. التحول المعرفي والمنهجي للإعلام الرقمي:
تُعد قضية الإعلام الرقمي مسألة محورية في النظام الإعلامي الجديد. مثل ظهوره نقطة تحول جوهريّة وإزاحة معرفيّة لم تقتصر على الدراسات الإعلامية، بل امتد تأثيرها فشمل حقولاً أوسع في العلوم الاجتماعية والإنسانية (Boyd & Ellison 2008, pp. 210-226)، وقد أدى هذا التحول إلى نشوء مفاهيم ونظريات وأدوات جديدة.
لقد أحدث الفضاء الاجتماعي والرقمي اختراقاً نوعياً في تأثيرات وسائل الإعلام، فبرزت أطر فكرية جديدة تُكمّل فلسفة الإعلام التقليدي، وشملت المرسل والمستقبل والوسيلة والمنهجيات البحثية (Ferguson et al., 2013, pp. 152-154).
2. تعريف الإعلام الرقمي ومكوناته الأساسية:

الإعلام الرقمي (Digital Media) هو شكل أساسي من أشكال الإعلام الجديد (New Media)، الذي ظهر في نهاية التسعينيات وركز على دمج وسائل الإعلام القديمة مع قوة تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات (Du & Ibrahim, 2024, pp. 119-128).

ويمكن تعريفه بأنه مجموعة من المهارات والأنشطة الرقمية التي تُمكن من إنتاج محتوى إعلامي تفاعلي، ونشره، وهو يستند إلى مكونات أساسية (حاسم، 2022، ص 89): الكمبيوتر (Computer) بوصفه أداة لمعالجة المحتوى ودمجه، والشبكات (Networks) بوصفها وسيطاً للتوزيع والتواصل الفوري، والوسائط المتعددة (Multimedia) بوصفها صيغة للتعبير المتكامل.
ويُطلق عليه صفة الإعلام التفاعلي (Interactive Media) لما يوفره من آليات تفاعل بين المرسل والجمهور، ويتضمن مفاهيم متعددة، مثل الوسائط السيبرانية، والوسائط التشعبية (Hypermedia) (Ling, 2024, p. 471).
3. العوامل المسببة في الظهور والتطور:

أسهمت مجموعة من العوامل في نشأة الإعلام الرقمي وتطوره (الشمالية، 2014، ص ص 19-17) منها العامل التكنولوجي، كتطور أجهزة الكمبيوتر، والأقمار الصناعية، والألياف الضوئية. ومنها العامل الاقتصادي كالعولمة، وتراجع دور القطاع العام لمصالح دور القطاع الخاص في الإعلام. ومنها العامل السياسي، كتراجع هيمنة الدولة على تدفق المعلومات، وبروز قوى جديدة في صناعة الحدث.

وتطور الإعلام الرقمي ضمن مسار تدريجي، من رقمنة الإعلام التقليدي إلى المنصات الإلكترونية، وصولاً إلى الجمهور الرقمي المشارك في إنتاج المحتوى، فجاء في هذا الإطار وصف هنري جنكز هذا التطور بأنه يمثل "ثقافة تلاقي الوسائط" (Convergence Culture)، فتداخل الوسائط التقليدية مع الرقمية لتشكل أنماطاً جديدة من المشاركة الجماهيرية (Wasson, 2009, pp. 84-85).

ثانياً: الإطار العام للدراسة (السياق الجيوسياسي والسياسات الميدانية):

ولتطبيق هذه الأطر النظرية على واقع الحال، فقد تم استعراض السياق الجيوسياسي والسياسات الميدانية في نطاق حدود الدراسة على النحو الآتي:

1. المعطيات الجغرافية والديموغرافية والمادية:
تشكل دراسة الاستيطان في الضفة الغربية، ولا سيما في منطقة الأغوار، مدخلاً أساسياً لفهم الجغرافيا السياسية الفلسطينية. وتبلغ مساحة الضفة الغربية نحو 5860 كم²، ويقطنها ما يقارب 3.3 مليون نسمة. وتؤكد تقارير دولية على أن المياه تمثل أحد أهم عناصر التحكم الإسرائيلي، ويعتمد الفلسطينيون على أكثر من 90% من المياه القادمة من مصادر خاضعة للاحتلال، مع فرض قيود صارمة على حفر الآبار. وتشير المعطيات إلى أن متوسط استهلاك المياه للفرد الفلسطيني لا يتجاوز 70 لتراً يومياً، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، في ظل سيطرة إسرائيل على أكثر من 86% من الموارد المائية في الضفة الغربية (B'Tselem, 2023a, pp. 7-15).

2. خطة الضم الإسرائيلية وأبعادها الجيوسياسية والمائية:
في هذا السياق، تستهدف خطة الضم الإسرائيلية مناطق واسعة من الأغوار بهدف تعزيز السيطرة الجيوسياسية وتعطيل التنمية الفلسطينية.

ويسهم هذا المسار في تقويض التواصل الجغرافي والديموغرافي داخل الضفة الغربية، وبينها وبين الأردن، خاصة أن معبر أريحا (المنفذ البري الوحيد) يخضع لسيطرة الاحتلال، فتسيطر المستوطنات حتى سنة 2023 على حوالي 42% من مساحة الضفة الغربية، ويقطنها ما بين 750 إلى 850 ألف مستوطن (B'Tselem, 2023b).

وتسعى الخطة إلى إعادة تشكيل الخريطة الجغرافية عبر تفتيت الضفة إلى مناطق معزولة، ما يؤدي إلى تقويض البنية الاقتصادية والاجتماعية. والقطاع الزراعي هو الأكثر تهديداً، فالأغوار، التي تتميز بأراضيها الزراعية ذات الخصوبة العالية (38.8% من مساحتها صالحة للزراعة)، مهددة بالشلل نتيجة نية الاحتلال السيطرة على ما يقارب 95% من مياه ينابيع الأغوار (فراج، 2025، ص3).

هذه السيطرة على الموارد المائية تعمق الأزمة التنموية وتجعل أية دولة مستقبلية غير قابلة للحياة، فتتجلى هذه السيطرة في نمط ممنهج من السياسات المائية الإسرائيلية التي تهدف إلى حرمان الفلسطينيين من مصادر المياه الحيوية، عبر منع الاستفادة من مياه نهر الأردن والخزانات الجوفية، وتعطيل تطوير محطات التحلية والمعالجة. وتسفر هذه الإجراءات عن حرمان الفلسطينيين من أكثر من مليون دونم من الأراضي الزراعية، وتهدد الأمن الغذائي والإنساني (Fanack Water, 2024; OCHA, 2020).

كما أن السيطرة على الموارد المائية أداة لإضعاف الاقتصاد الفلسطيني والمشروع الوطني ككل. وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن هذه القيود تعيق أي تقدم تنموي مستدام في فلسطين، خصوصاً في المناطق الزراعية بالأغوار (World Bank, 2018).

3. نتائج الدراسة

تحليل المقابلات (Interview Analysis) وهي تتم من خلال محورين على النحو التالي:

أولاً: تحليل مقابلات خبراء الإعلام الرقمي باستخدام برنامج MAXQDA:

أسئلة المقابلة الموجهة للمبحوثين (خبراء الإعلام الرقمي):

بناءً على طبيعة الدراسة، فقد تم ترتيب الأسئلة الخمسة التي وُجّهت للمبحوثين (الخبراء) في المقابلات على النحو الآتي:

- السؤال الأول: كيف تضمن استراتيجيات التوثيق الرقمي تحويل الانتهاكات المكانية إلى بيانات قابلة للاستخدام في التخطيط المستقبلي؟

- السؤال الثاني: ما الآليات المحددة التي تحوّل التفاعل الرقمي (مثل الوسوم بالمعلوماتية (Information Tags)، الحملات المنظمة، تقارير التأثير) إلى ضغط جماهيري ومؤسسي، يؤدي إلى تعديل ملموس في المخططات التنموية الفلسطينية في الأغوار؟ وكيف قيّمت تجاوب الجهات الرسمية؟

- السؤال الثالث: كيف تُعزز آليات مواجهة التشويه الإسرائيلي صمود المجتمعات المحلية عبر دعم خطط التنمية؟

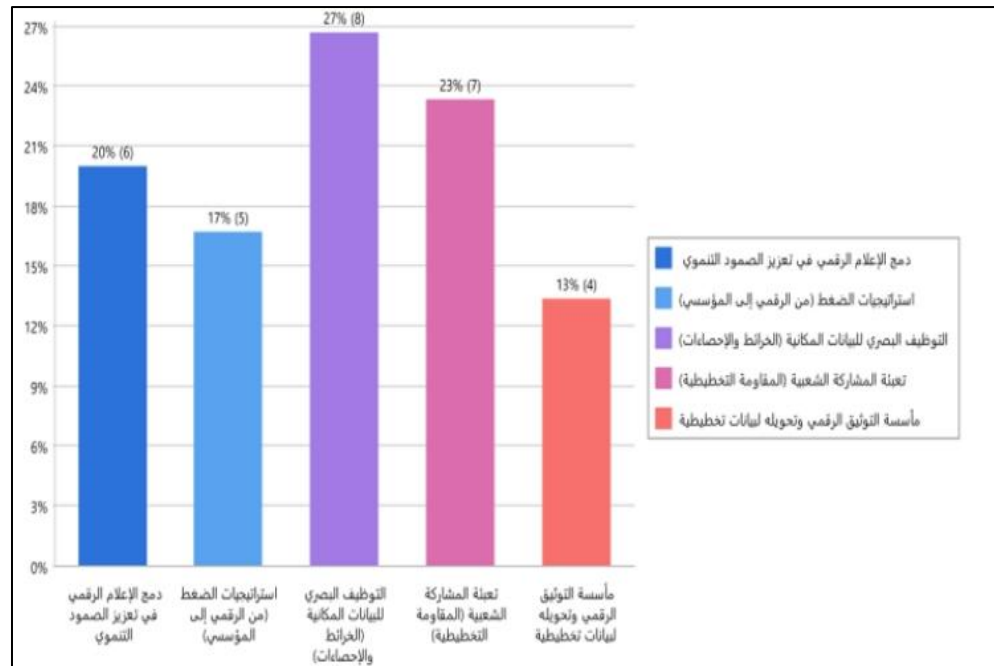
- السؤال الرابع: كيف تُوظّف البيانات المكانية (خرائط، إحصاءات) في المحتوى الإعلامي لتعديل السياسات التخطيطية؟

- السؤال الخامس: ما آليات تعبئة الرأي العام المحلي عبر الإعلام الرقمي لتحقيق "مقاومة تخطيطية" ضد المخططات الإسرائيلية؟ (مع الإشارة إلى أن "التخطيط المقاوم" مصطلح يُشير إلى استخدام أدوات التخطيط المكاني والبيانات المكانية للمواجهة)

1- تحليل إجابات المبحوثين وفق معطيات برنامج التحليل:

جدول 1: ترميز إجابات المبحوثين باستخدام برنامج MAXQDA

النسبة	التكرار/الترميز	المحور / الفئة
20,00%	6	دمج الإعلام الرقمي في تعزيز الصمود التنموي
16,67%	5	استراتيجيات الضغط (من الرقمي إلى المؤسسي)
26,67%	8	التوظيف البصري للبيانات المكانية (الخرائط والإحصاءات)
23,33%	7	تعبئة المشاركة الشعبية (التخطيط المقاوم)
13,33%	4	مأسسة التوثيق الرقمي وتحويله لبيانات تخطيطية
100,00%	30	المجموع



شكل 2: توزيع الجوانب المحورية وفق عدد التكرارات والنسب المئوية للترميز

يوضح الجدول والمخطط أعلاه عدد الترميز ونسبته الخاصة بالجوانب المحورية التي ركّز عليها المبحوثون في إجاباتهم، وذلك بالاعتماد على خاصية الترميز (Coding) المعتمدة في برنامج (MAXQDA)، فتشير النتائج إلى تفاوت نسبي يعكس تراتبية في أولويات المبحوثين تجاه دور الإعلام الرقمي والبيانات في السياق التنموي والصمود الميداني.

ويتبين أن محور التوظيف البصري للبيانات المكانية (الخرائط والإحصاءات) قد احتل المرتبة الأولى بنسبة بلغت 26.67% من إجابات المبحوثين، وهو ما يعكس مركزية الأداة البصرية والمعلوماتية في تشكيل الوعي الجمعي وتوثيق الحقائق المكانية، خصوصاً في السياقات التي تتطلب إثباتاً مادياً ورقمياً للواقع. يليه محور تعبئة المشاركة الشعبية عبر مفهوم "التخطيط المقاوم" بنسبة 23.33%، ما يدل على الأهمية الكبيرة التي يوليها المبحوثون للعمل الجماعي المنظم والقدرة على تحويل التخطيط من شأن مؤسسي جامد إلى فعل نضالي يشارك فيه المجتمع المحلي لتعزيز ثباته.

ثم يأتي محور دمج الإعلام الرقمي في تعزيز الصمود التنموي بنسبة 20%، وهو ما يشير إلى وعي المبحوثين بالدور الوظيفي لوسائل التواصل والمنصات الرقمية في إسناد العمليات التنموية وتحويلها إلى قضايا رأي عام تدعم البقاء والمواجهة. ويظهر في المرتبة الرابعة محور استراتيجيات الضغط الممتدة من الفضاء الرقمي إلى الحراك المؤسسي بنسبة 16.67%، ما يعني ضرورة تكامل الأدوار بين النشاط الافتراضي والضغط السياسي والقانوني على أرض الواقع لانتزاع الحقوق وتحقيق المكاسب.

أما المرتبة الأخيرة، فقد شغلها محور مأسسة التوثيق الرقمي وتحويله إلى بيانات تخطيطية بنسبة 13.33%، وهو ما يبرز الحاجة المتزايدة لتنظيم الجهد المعلوماتي المبعثر وتحويله إلى قاعدة بيانات صلبة، تخدم صناع القرار والباحثين في المستقبل. وجرى تحليل هذه المحاور استناداً إلى المعطيات المتحصّل عليها من برنامج MAXQDA، فقد اعتمد الباحثون على ترميز عينة البحث المكوّنة من 16 مبحوثاً وفق ترميز عددي من (1) إلى (16)، تفادياً لذكر الأسماء، وحفاظاً على أخلاقيات البحث العلمي.

كما استند التحليل إلى البيانات المتحصّل عليها عبر أدوات البحث النوعي والملاحظة، ما أتاح فهماً أعمق للسياقات الدلالية الكامنة وراء استجاباتهم تجاه قضايا الإعلام الرقمي والتخطيط التنموي. وهذا ما انسجم مع نتائج عديد من الدراسات النوعية والكمية في بيئات مختلفة وسياقات متنوعة اعتمدت على آليات رقمية وتكنولوجية وتسويقية وانطباعية في عملها لمصلحة قضايا تسويقية وأخرى محلية ووطنية (Antczak, 2024, pp. 310-335).

2- تحليل إجابات المبحوثين:

بناءً على معطيات الدراسة المكونة من (16) مبحوثاً، وإجمالي (30) تكراراً (ترميزاً)، تم استخراجها عبر برنامج (MAXQDA)، قدم الباحثون تحليلاً مفصلاً يربط بين النسب المئوية، وأعداد المبحوثين، وتفسير توجهاتهم لكل محور:

1. محور التوظيف البصري للبيانات المكانية (الخرائط والإحصاءات):

يميل (50%) من المبحوثين (8 من أصل 16) إلى أن استخدام الخرائط والإحصاءات هو المحرك الأساسي لإقناع الرأي العام. ويرى هؤلاء المبحوثون (1، 3، 5، 6، 8، 10، 12، 14) أن التخطيط المقاوم نجح حينما حولت الانتهاكات المكانية إلى "بيانات بصرية" يسهل فهمها عالمياً.

واستشهدوا بقدرة الخرائط التفاعلية على كشف زيف الروايات المضادة وتثبيت الحق الفلسطيني في الأرض، ما أسهم في استقطاب تعاطف المؤسسات الحقوقية الدولية التي تعتمد على الدليل المادي والرقمي. لا سيما أن السردية الفلسطينية اكتسبت أبعاداً دولية وحقوقية وتضامنية غير مسبوقة بعد حرب الإبادة التي مارسها الاحتلال الاسرائيلي على الفلسطينيين في غزة وفي الضفة الغربية بعد عام 2023، وبالتالي نجحت كل من الافلام والصور والوثائقيات والمعالجات الإخبارية في تعزيز ذلك نحو الاتجاه الصحيح (-799Abualrob & Yousef, 2024, pp. 795).

2. محور تعبئة المشاركة الشعبية (التخطيط المقاوم):

في المقابل، وصف ما نسبته (44%) من المبحوثين (7 من أصل 16) فعل التخطيط بأنه "أداة نضالية" تتجاوز الأطر التقليدية. وأشار المبحوثون (2، 4، 7، 9، 11، 13، 15) إلى أن دمج المجتمع المحلي في عمليات التخطيط البديل يهدف إلى إرضاء الحاجة الوطنية للصمود عبر "تكريس سيادة المواطن على حيزه". واعتبروا أن هذه الممارسات الشعبية أظهرت وعياً جماعياً متقدماً أخرج السياسات التخطيطية المفروضة قسراً؛ ما أعاد الاعتبار لدور الفرد في حماية المكان.

3. محور دمج الإعلام الرقمي في تعزيز الصمود التنموي:

على صعيد آخر تبين ما نسبته (37.5%) (6 مبحوثين: 1، 5، 8، 10، 12، 16) رؤية تؤكد على الدور الوظيفي للإعلام الرقمي في التنمية. ويرى هؤلاء أن المنصات الرقمية قدمت سردية إنسانية للمشاريع التنموية تحت الحصار، مما عزز من صورة "الإنسان المنتج والمقاوم".

كما أشار المبحوثون إلى أن التفوق في عرض قصص النجاح التنموية رقمياً كان قادراً على اختراق الحواجز الإعلامية الدولية، وتقديم نموذج للصمود القائم على البناء لا التدمير فقط، وبالفعل كانت هناك محاولات لدراسات جادة من باحثين ومؤثرين أجانب ودوليين لوضع إطار بحثي فاعل يخص الحالة الفلسطينية المقاومة على الصعيد الدولي؛ ولمخاطبة جمهور عريض قادر على عمل تحولات مهمة في إعادة تشكيل الرأي العام الدولي للصالح السردية والرواية الوطنية الفلسطينية (Hammack, 2010, pp. 507-537).

4. محور استراتيجيات الضغط (من الرقمي إلى المؤسسي):

ركز ما نسبته (31%) من المبحوثين (5 مبحوثين: 2، 3، 6، 9، 11) على ضرورة تحويل "الزخم الرقمي" إلى ضغط مؤسسي ملموس. ويرى هؤلاء أن الاكتفاء بالتفاعل الافتراضي دون ترجمته إلى ملفات قانونية وتخطيطية رسمية، قد يضعف أثر الرسالة الإعلامية. وأكدوا أن القوة الحقيقية تكمن في قدرة الناشطين والمخططين على استخدام البيانات الرقمية، بوصفها مستندات إدانة في المحافل الدولية لانتزاع حقوق مكانية وتنموية ضائعة.

5. محور مأسسة التوثيق الرقمي وتحويله لبيانات تخطيطية:

أخيراً، يعتقد (25%) من المبحوثين (4 مبحوثين: 4، 7، 14، 15) أن معركة الوعي المقبلة تكمن في "المأسسة"، فيرى هؤلاء أن التحول من التوثيق العفوي إلى بناء قواعد بيانات رقمية ضخمة، هو ما يمنح السردية الفلسطينية استدامتها. وأكد هؤلاء أن المأسسة الفلسطينية المحررة رقمياً يجب أن تُحفظ في أرشيفات تخطيطية احترافية، لضمان عدم طمس الحقائق بمرور الزمن، ولتكون مرجعاً لأي عمليات إعمار أو تخطيط مستقبلي، إذ تم توزيع هذه النسب بناءً على ظهور كل محور في إجابات المبحوثين الـ 16 (كثافة الترميز)، حيث تداخلت بعض الإجابات لتشمل غير محور للمبحوث الواحد، وهو ما يفسر وصول مجموع التكرارات إلى 30 تكراراً؛ ما يعكس شمولية الطرح لدى العينة المختارة.

حتى إن بعض الاستراتيجيات والتوصيات في هذا المقام ذهبت إلى فكرة أهمية إحياء أدبيات دولية رصينة مؤيدة للفلسطينيين وعلى رأسها كتب إدوارد سعيد ومقالاته، وهو الذي فضح الروايات الكولونيالية عبر المدخل التحرري والاستشراقي المناهض للغرب والرأسمالية ولإسرائيل بالمقام الأول والأخير في ظل حرب الروايات وحرب المواقع الفكرية (-27 Said, 1984, pp. 27).

نتائج تحليل المحاور

بناءً على نتائج تحليل البرنامج المذكور لبيانات المبحوثين الـ ستة عشر، وبالدماج بين الإحصائيات الواردة في الجدول والدلالات النوعية المستخلصة، عرض الباحثون النتائج على النحو التالي:

1. أظهرت النتائج أن (50%) من المبحوثين (8 من أصل 16) يتفقون على أن "التوظيف البصري للبيانات" هو السلاح الأقوى في معركة الوعي، فعدوا الخرائط والإحصاءات أداة برهنة تقطع الطريق على الروايات المضللة وتثبت الحقوق المكانية بأسلوب علمي رصين.

2. يرى (44%) من المبحوثين (7 مبحوثين) أن "التخطيط المقاوم" نجح في تحويل التخطيط من عملية مكتبية إلى "فعل" نضالي شعبي"، ما أعاد صياغة علاقة المواطن بحيزه المكاني وجعل المشاركة الشعبية حائط صد ضد محاولات الهيمنة والتغيير الديموغرافي.
3. اتفقت نسبة (37.5%) من المبحوثين (6 مبحوثين) على أن دمج الإعلام الرقمي في العمل التنموي لم يكن مجرد وسيلة تواصل، بل كان أداة لتعزيز "الصمود التنموي" عبر إبراز قصص النجاح الإنسانية التي تخترق الحصار وتثبت قدرة المجتمع على البناء تحت الضغط.
4. تشير النتائج إلى أن (31%) من المبحوثين (5 مبحوثين) رصدوا ضرورة الانتقال من "الزخم الرقمي" العاطفي إلى "الضغط المؤسسي" العقلاني، مؤكدين أن قيمة البيانات الرقمية تكمن في تحويلها إلى ملفات قانونية وتخطيطية تنتزع بها الحقوق في المحافل الدولية.
5. يعتقد (25%) من المبحوثين (4 مبحوثين) أن استدامة السردية الفلسطينية مرهونة بـ "المأسسة"، حيث اعتبروا بناء قواعد بيانات رقمية ضخمة وأرشفتها احترافياً هو الضمانة الوحيدة لمنع طمس الحقائق الجغرافية والتاريخية للأرض بمرور الزمن.
6. كشف التحليل عن قناعة لدى (62%) من المبحوثين (10 من أصل 16) بأن الرواية الرقمية المدعومة بالبيانات المكانية استطاعت إحداث "تنافر معرفي" لدى الجمهور الغربي، عبر تقديم أدلة بصرية (خرائط وإحصاءات) تدحض الخطاب الإعلامي السائد وتكشف الواقع الميداني كما هو.
7. أظهرت النتائج أن (56%) من المبحوثين (9 مبحوثين) اعتبروا أن "السيادة الرقمية" التي حققها النشطاء والمخططون عبر نشر البيانات المكانية قوضت ادعاءات الاحتلال بالسيطرة المطلقة على الحيز الجغرافي، وأثبتت وجود سردية بديلة متمكنة تقنياً ومعلوماتياً.
8. خلص التحليل إلى أن الفجوة بين "التوثيق العفوي" و"التخطيط المنهجي" بدأت تنقلص، حيث أكدت إجابات المبحوثين (خاصة المبحوثين 8 و12) أن الوعي بضرورة "رقمنة الصمود" أصبح جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التحديات التنموية.
9. أوضح المبحوثون بنسبة (31%) (5 مبحوثين) أن التفوق في "معركة البيانات" أسهم في تحويل التضامن الدولي من مجرد تعاطف عاطفي مؤقت إلى دعم تقني وحقوقى مستدام يعتمد على تقارير الخرائط والبيانات الصادرة من الميدان.
10. أجمع المبحوثون على أن استخدام "الاستمالات العقلانية" عبر الأرقام والإحصاءات في الإعلام الرقمي كان أكثر تأثيراً في مخاطبة النخب والمؤسسات الدولية، ما جعل الرواية الفلسطينية تكتسب وقاراً معرفياً يتجاوز الخطاب التعبوي التقليدي.

الاستنتاجات العامة

- تخلص الدراسة إلى أن القوة التأثيرية للمقاومة التخطيطية الفلسطينية لم تعد محصورة في "البقاء الفيزيائي" على الأرض فحسب، بل انتقلت إلى مرحلة "السيادة المعلوماتية"، ومن خلال تحليل استجابات المبحوثين، تتبلور ملامح استراتيجية وطنية شاملة تقوم على الركائز التالية:
1. البرهنة البصرية بديلاً للخطاب التقليدي: أثبتت النتائج أن الانتقال من "السرد الشفهي" للمظلومية إلى "العرض البصري الرقمي" (عبر الخرائط والإحصاءات) هو الذي أحدث التحول الأكبر في الرأي العام الدولي، فتحوّلت البيانات المكانية من مجرد أرقام صماء إلى "وثائق إدانة" غير قابلة للتأويل.
 2. تكامل الأدوار بين التخطيط والإعلام: كشفت الدراسة عن علاقة طردية بين جودة التوثيق التخطيطي وقوة الرسالة الإعلامية؛ فكلما زادت احترافية "مأسسة البيانات"، زادت قدرة الإعلام الرقمي على اختراق الحواجز المعرفية العالمية، وتحويل التضامن من عاطفة مؤقتة إلى ضغط مؤسسي وحقوقى مستدام.
 3. التخطيط بوصفه فعلاً نضالياً شعبياً: لم يعد التخطيط في الوعي الجمعي الفلسطيني عملية تقنية بيروقراطية، بل أضحي أداة للمشاركة الشعبية التي تعزز سيادة المواطن على حيزه، مما يجعل من "التخطيط البديل" جبهة مقاومة تخترق محاولات الهيمنة المكانية.
- إن معركة الوعي المقبلة تتطلب الانتقال الكامل من "التوثيق العفوي" إلى "الأرشفة الاحترافية والمنهجية"، فاستدامة السردية الفلسطينية وحماية الحقوق التنموية والمكانية مرهونة بقدرةنا على تحويل كل "فعل صمود ميداني" إلى "بيان رقمي" موثق، يضمن الحفاظ على الحقيقة الجغرافية والتاريخية للأرض للأجيال القادمة وللمحافل الدولية.

ثانياً: تحليل مقابلات خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية:

أسئلة المقابلة الموجهة للمبحوثين (خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية):

بناءً على طبيعة الدراسة، تم ترتيب الأسئلة الخمسة التي وُجّهت للمبحوثين (الخبراء) في المقابلات على النحو الآتي:

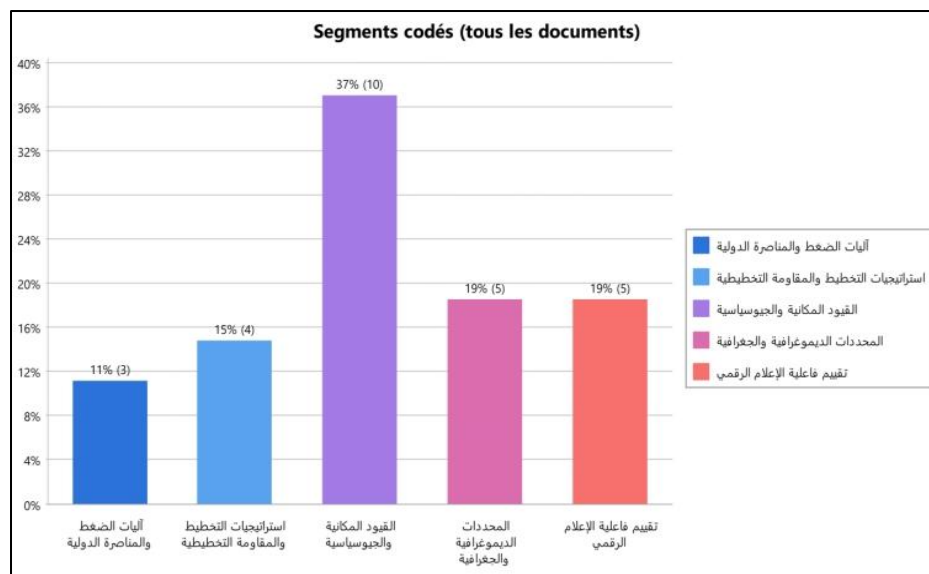
- السؤال الأول: ما أبرز مظاهر القيود المكانية المفروضة في الأغوار وكيف تؤثر في إعداد مخططات تنموية قابلة للتنفيذ؟
- السؤال الثاني: ما أهم المحددات الجغرافية والديموغرافية التي ينبغي أخذها بالاعتبار عند إعداد مخططات مستقبلية؟
- السؤال الثالث: ما أبرز التحديات التي تواجه المخطط الفلسطيني في مواجهة المخططات الإسرائيلية في الأغوار؟
- السؤال الرابع: كيف تقيمون أداء الإعلام الرقمي الفلسطيني في توثيق الانتهاكات المكانية وتحويلها لتأثير ملموس؟
- السؤال الخامس: ما الاستراتيجيات التخطيطية لاعتمادها لتعزيز صمود التجمعات، وكيف يدعمها الإعلام الرقمي؟

تحليل إجابات المبحوثين وفق معطيات برنامج التحليل:

1- ترميز إجابات المبحوثين باستخدام برنامج (MAXQDA)

جدول 2: ترميز إجابات المبحوثين

النسبة	التكرار/الترميز	المحور التحليلي
11,11	3	آليات الضغط والمناصرة الدولية
14,81	4	استراتيجيات التخطيط والتخطيط المقاوم
37,04	10	القيود المكانية والجغرافية
18,52	5	المحددات الديموغرافية والجغرافية
18,52	5	تقويم فاعلية الإعلام الرقمي
100,00%	27	المجموع



شكل 3: توزيع المحاور الرئيسة وفق نسب الترميز

بناءً على المعطيات الواردة في ملف "محور القيود المكانية والجغرافية" وإجابات المبحوثين العشرة، وفي ضوء تحليل البيانات النوعية باستخدام برنامج MAXQDA، فيمكن استعراض نسب الترميز وتوزيعه للجوانب المحورية التي ركز عليها الخبراء وفق التالي:

- تُظهر النتائج تفاوتاً في أولويات المبحوثين تجاه آليات مواجهة التحديات الجغرافية والديموغرافية، فقد احتل محور "مواجهة القيود المكانية والجغرافية" عبر استراتيجيات الأنماط العمرانية والتعامل مع مصادرة الأراضي (المرتبة الأولى، بنسبة بلغت (30%) من إجمالي "الترميزات"، ويعكس ذلك إدراك المبحوثين (خاصة 1، 5، 9، 10) بأن جوهر الصراع يكمن في السيطرة على الأرض والموارد، ما يتطلب حلولاً تخطيطية مبتكرة، تتجاوز المعوقات المادية والسياسية.

- يليه في المرتبة الثانية محور "المحددات الديموغرافية والجغرافية وتثبيت التجمعات" بنسبة (23.33%)، وقد برز هذا المحور في إجابات المبحوثين (3، 6، 10) الذين ركزوا على ضرورة التوسع الديموغرافي الشامل، لا سيما في المناطق المهددة مثل الأغوار، وربط نجاح التخطيط بتثبيت التجمعات الرعوية والبدوية بوصفها خط دفاع أولاً.

- جاء في المرتبة الثالثة، محور "استراتيجيات تعزيز صمود التجمعات ميدانياً" بنسبة 20%، ويشير هذا المحور إلى توجه المبحوثين (1، 5، 8، 9) نحو العملية في المواجهة، من خلال طرح مفاهيم مثل: "المشاريع الصغيرة الموزعة" لرفع تكلفة الاستهداف، و"التخطيط التشاركي" لضمان حماية المنجزات التنموية بظهير شعبي وقانوني دولي.

- أما المرتبة الرابعة، فقد شغلها محور "تقويم أداء الإعلام الرقمي في توثيق الانتهاكات" بنسبة 16.67%، فقد أظهرت إجابات المبحوثين (2، 7، 9، 10) وعياً نقدياً بضرورة تطوير الخطاب الإعلامي من مجرد "إخباري لحظي" إلى أدوات ضغط تحليلية، تستخدم التقنيات الحديثة، مثل الخرائط التفاعلية، وصور الأقمار الصناعية؛ لتعزيز الرواية الفلسطينية تقنياً ومكانياً. وفي المرتبة الأخيرة، جاء محور "البنية التحتية التكنولوجية والبيانات التخطيطية" بنسبة 10%، وهو ما يبرز الحاجة الملحة التي أشار إليها بعض المبحوثين لتحويل التوثيق الميداني إلى قواعد بيانات صلبة، تخدم المخططين وصناع القرار في مواجهة المخططات الإسرائيلية.

وكل ذلك في زمن ثورة المعلومات والاتصالات التقنية والمواقع الإلكترونية والذكاء الاصطناعي؛ ما يوفر آليات تقنية وذكية في السرد والحديث وبناء الحملات الدولية التضامنية وحملات الرأي العام الدولي المناصر للحق الفلسطيني (بومشطة، 2025).

وجرى تحليل هذه المحاور استناداً إلى ترميز عينة البحث المكونة من عشرة مبحوثين، تم منحهم رموزاً عديدة من (1) إلى (10) لضمان السرية والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي. وقد سمح هذا التقسيم باستخدام برنامج التحليل وربط الرؤى التخطيطية بالواقع الجيوسياسي، ما يوفر فهماً أعمق للقدرة على الصمود في ظل القيود المكانية المفروضة.

2- تحليل إجابات المبحوثين باستخدام برنامج التحليل:

بناءً على معطيات الدراسة النوعية المتمثلة في محور "القيود المكانية والجيوسياسية"، وبالاعتماد على إفادات عشرة مبحوثين (خبراء ومختصين) وإجمالي (22) تكراراً (ترميزاً)، تم استخراجها وتحليلها عبر برنامج (MAXQDA)، نقدم تحليلاً مفصلاً يربط بين النسب المئوية، وأعداد المبحوثين، وتفسير توجهاتهم لكل محور:

1. محور مواجهة القيود الجيوسياسية (الأنماط العمرانية والسيادة):

يميل نصف المبحوثين (5 من أصل 10) إلى أن ابتكار "أنماط عمرانية" تتكيف مع القيود المكانية، هو الأداة الأكثر فاعلية لكسر الحصار المكاني، فيرى هؤلاء المبحوثون (1، 5، 9، 10)، إلى جانب المبحث 3 الذي ركز على القوانين العسكرية) أن التخطيط التنموي نجح حينما تحدى مصادرة الأراضي والسيطرة على المياه بتحويلها إلى نقاط صمود مادي. واستشهدوا بأن "المشاريع الصغيرة الموزعة"، وكثافة الحضور الفلسطيني في المناطق المهددة بالمصادرة، وتعزيز الإمكانات المتاحة لإعلاء القدرة على الصمود، يرفع كلفة الاستهداف.

2. محور المحددات الديموغرافية وتثبيت التجمعات (التوسع الشامل):

في المقابل، ركزت نسبة (40%) من المبحوثين (4 من أصل 10) على أن التخطيط يجب أن ينطلق من "قاعدة ديموغرافية" صلبة، فأشار المبحوثون (3، 6، 8، 10) إلى أن نجاح أي مخطط تنموي مرتبط بقدرته على تثبيت التجمعات البدوية والرعية في أماكنها الحالية، لا سيما في مناطق التماس والأغوار، وعدوا التوسع الديموغرافي الشامل هو الرد الاستراتيجي على تقطيع الأوصال الجغرافية وجدار الفصل، ليتحول الوجود البشري إلى "أداة تخطيطية" بحد ذاتها.

3. محور تطوير الإعلام الرقمي (من الإخباري إلى التخطيطي التحليلي):

على صعيد آخر، تبنت نسبة (30%): (3 مبحوثين: 2، 7، 9) رؤية نقدية، تعد أن الإعلام الرقمي الحالي لا يزال "إخبارياً لحظياً" وبحاجة للتحويل نحو "الإعلام المعلوماتي"، إذا اعتقد المبحوثون أن دمج التقنيات الحديثة مثل الخرائط التفاعلية وصور الأقمار الصناعية في توثيق الانتهاكات هو ما يمنح السردية الفلسطينية قوتها الإقناعية دولياً، ويحول المحتوى الإعلامي إلى أداة ضغط، يدرسها المخططون بعناية.

4. محور التخطيط التشاركي والتحصين القانوني الدولي:

أما نسبة (20%) من المبحوثين (5، 8)، فقد ركزت على ضرورة تكامل "الفعل الشعبي" مع "الحصانة الدولية". ويرى هؤلاء أن إشراك المجتمع المحلي في التخطيط البديل (التخطيط المقاوم) يضمن التزام الناس بحماية المنجزات، ولكن هذا الصمود يحتاج إلى غطاء من البنية التحتية المرتبطة بتمويل دولي لتوفير ضغط دولي حقيقي، يكون ما هو أشبه بـ"حصانة قانونية" في وجه أوامر الهدم والمصادرة الإسرائيلية.

5. محور مأسسة البيانات التخطيطية (بناء القواعد الصلبة):

أخيراً، يعتقد (20%) من المبحوثين (1، 10) أن معركة الوعي والصمود المقبلة تكمن في "المأسسة". وأوضحوا أن تحويل المشاهدات الميدانية والانتهاكات المكانية إلى "قواعد بيانات رقمية ضخمة" هو ما يمنح التخطيط الفلسطيني استدامته، ويجعل البيانات مرجعاً أساسياً في مواجهة المخططات الهيكلية الإسرائيلية التي تجعل الوجود الفلسطيني "غير شرعي" في نظر الاحتلال. وتم توزيع هذه النسب بناءً على ظهور كل محور في إجابات المبحوثين العشرة (كثافة الترميز)، فتداخلت بعض الإجابات لتشمل غير محور للمباحث الواحد، وهو ما يفسر وصول مجموع التكرارات إلى 22 تكراراً، ما يعكس شمولية الرؤية التخطيطية والجيوسياسية لدى العينة المختارة.

نتائج تحليل المحاور:

- بناءً على نتائج تحليل برنامج (MAXQDA) لبيانات المبحوثين العشرة، حول محور "القيود المكانية والجيوسياسية"، وبالدمج بين الإحصائيات الكمية والدلالات النوعية المستخلصة من إفاداتهم، فيمكن عرض النتائج على النحو التالي:
1. أظهرت النتائج أن (50%) من المبحوثين يتفقون على أن "ابتكار أنماط عمرانية مبتكرة" تتكيف مع القيود الجيوسياسية، هو السلاح الأقوى في مواجهة سياسات المصادرة، فعدوا التخطيط المتوافق مع الطبيعة الجغرافية أداة برهنة تثبت الحقوق المكانية وتصعب عمليات الإزالة والتهجير.
 2. يرى (40%) من المبحوثين أنه بالرغم من جسامه المخططات الاستيطانية الإسرائيلية، فقد بقي "تثبيت التجمعات البدوية والرعوية" في أماكنها الحالية أحد أوجه محاولة تحويل التخطيط إلى "فعل نضالي ميداني"؛ ما أعاد صياغة علاقة المواطن بحيزه في مناطق التماس والأغوار، وجعل من الوجود السكاني الصامد على الأرض حائط صد بشريا ضد التوسع الاستيطاني.
 3. اتفقت نسبة (30%) من المبحوثين على أهمية الحرص الدائم على دمج "الإعلام المعلوماتي والخرائطي" في توثيق الانتهاكات؛ لأن هذا كفيل بتعزيز الرواية الفلسطينية وإنهاء الحالة التي تقتصر فيها التدخلات على ردات الفعل عبر التغطية الإخبارية. وأكد هؤلاء المبحوثون أنه من ضمن مسؤوليات الإعلام أن يكون أحد أذرع تعزيز "الصمود التنموي" عبر إبراز الأدلة البصرية (مثل صور الأقمار الصناعية) التي تخترق الحواجز الدولية، وتثبت زيف الروايات التي تجعل الوجود الفلسطيني "غير شرعي".
 4. تشير النتائج إلى أن (20%) من المبحوثين رصدوا ضرورة الانتقال من "التخطيط التشاركي" المحلي إلى "التحصين القانوني الدولي"، مؤكدين أن قيمة المشاريع التنموية تكمن في ربطها بتمويلات ومؤسسات دولية تمنحها غطاء يمنع سلطات الاحتلال من هدمها أو مصادرتها.
 5. يرى (20%) من المبحوثين أن استدامة الصمود الفلسطيني مرهونة بـ "المأسسة الرقمية للبيانات"، فعدوا بناء قواعد بيانات رقمية ضخمة للانتهاكات المكانية هو الضمانة الوحيدة لمنع طمس الحقائق الجغرافية، ولتوفير مرجع صلب لصناع القرار والمخططين مستقبلاً.
 6. كشف التحليل عن قناعة لدى (60%) من المبحوثين بأن السياسات العسكرية الإسرائيلية وتقطيع الأوصال الجغرافية استهدفت إحداث "عجز تنموي"، إلا أن استراتيجيات الصمود البديلة استطاعت حشد نشاطات سلام دوليين، يقومون بدور أشبه بما هو قريب من دور المراقبين الأمميين على الممارسات الإسرائيلية، ليمثل حضورهم دعماً معنوياً للواقع تحت وطأة الحصار الإسرائيلي بفعل الاستيطان.
 7. أظهرت النتائج أن نصف المبحوثين رأوا أن "المشاريع الصغيرة الموزعة" قوضت ادعاءات الاحتلال بالسيطرة المطلقة على الموارد، فأثبتت هذه الأنماط وجود إرادة تنموية قادرة على اختراق القيود المكانية والجيوسياسية المفروضة وتشتيت جهود الملاحقة الإسرائيلية.
 8. خلص التحليل إلى أن الفجوة بين "الواقع المكاني المعقد" و"الطموح التنموي" بدأت تنقلص بفضل الوعي بـ "رقمنة الصمود"، فأكدت إجابات المبحوثين - مع اندفاع واضح من المبحوث العاشر - أن التوسع الديموغرافي الشامل أصبح جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية لمواجهة "جدار الفصل" وتفكيك العزلة الجغرافية المفروضة على المدن الكبرى.
 9. أوضح ما نسبته (30%) فقط من المبحوثين أن التفوق في "معركة البيانات المكانية" أسهم في تحويل الخطاب الإعلامي من مجرد رد فعل "إخباري لحظي" إلى فعل "تحليلي تخطيطي" يعتمد على التقنيات الحديثة والخرائط التفاعلية في مخاطبة الرأي العام العالمي ببيانات غير قابلة للتكذيب، ما يظهر عدم قناعة أغلبية المبحوثين بعمق التدخلات القائمة سواء أكانت من أجهزة الإعلام الرسمية أم الحزبية أم الخاصة أم غيرها.
 10. أجمع المبحوثون على أن استخدام "الاستثمارات العقلانية" عبر ربط المشاريع التنموية بالحقوق السياسية والجيوسياسية كان أكثر تأثيراً في انتزاع اعتراف دولي بحق الفلسطينيين في التخطيط والنمو؛ ما جعل السردية التخطيطية الفلسطينية تكتسب وقاراً وشرعية دولية، تتجاوز معوقات قوانين الاحتلال العسكرية.

الاستنتاجات العامة:

تخلص الدراسة عبر تحليل إفادات المبحوثين العشرة، حول محور "القيود المكانية والجيوسياسية" إلى أن جوهر الصمود الفلسطيني قد انتقل من مجرد "المواجهة السلبية" للمخططات الإسرائيلية إلى مرحلة "المبادرة التخطيطية والمعلوماتية". ومن خلال استجابات المبحوثين، تتبلور ملامح استراتيجية وطنية لمواجهة التحديات الجيوسياسية، تقوم على الركائز التالية:

1. التحول من الإعلام الإخباري إلى "الإعلام التخطيطي": لم يعد الإعلام الرقمي في منظور المبحوثين مجرد وسيلة لنقل أخبار الانتهاكات، بل أضحت أداة "برهنة مكانية" تعتمد على الخرائط التفاعلية وصور الأقمار الصناعية. هذا النوع من

الإعلام هو الذي يمتلك القدرة على مخاطبة النخب والمؤسسات الدولية بلغة الأرقام والحقائق المادية التي تدحض الرواية الإسرائيلية وتكشف حقيقة الواقع الجيوسياسي.

2. إن مواجهة القيود المكانية والجيوسياسية تتطلب الانتقال الكامل من "التخطيط التقليدي" إلى "المأسسة الرقمية للصمود"، فاستدامة الوجود الفلسطيني في المناطق المهددة مرهونة بالقدرة على تحويل كل "تجمع سكاني" أو "مشروع تنموي" إلى "حقيقة تخطيطية ورقمية" موثقة في قواعد بيانات صلبة، تضمن الحفاظ على الهوية الجغرافية للأرض، وتوفير لصناع القرار والمخططين مستندات قوية في المحافل الدولية.
3. الابتكار العمراني أداة للسيادة المكانية: أظهرت النتائج أن مواجهة سياسات المصادرة لا تتم بالرفض فقط، بل عبر ابتكار "أنماط عمرانية ومشاريع موزعة" تتلاءم مع الطبيعة الجغرافية والقيود العسكرية. هذا التحول جعل من التخطيط أداة فرض واقع مادي، يصعب عمليات الإزاحة، ويجعل كلفة الاستهداف الإسرائيلي باهظة سياسياً وميدانياً.
4. تلازم الديموغرافيا مع التحصين القانوني: كشفت الدراسة عن أن تثبيت التجمعات البدوية والرعية في مناطق التماس لا يمثل صموداً سكانياً فحسب، بل يجب أن يكون "فعلاً تخطيطياً" مدروساً، يراد منه منع تقطيع الأوصال الجغرافية الفلسطينية. وتتكامل هذه الركيزة مع ضرورة "التحصين الدولي" للمشاريع التنموية، وهنا يأتي دور الإعلام في فرض أجندة اهتماماته؛ لكي يتحول التمويل والاعتراف الدولي بملكية المواطنين الفلسطينيين لهذه الأماكن إلى غطاء قانوني يحمي المنشآت من الهدم والمصادرة.

4. المقارنة بين نتائج تحليل مقابلات خبراء الإعلام الرقمي ونظرائهم في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية

بناءً على عملية الدمج المعمقة بين تحليل خبراء الإعلام الرقمي (16 مبحوثاً) وتحليل خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية (10 خبراء)، ومن خلال فحص إجاباتهم المتقاطعة خاصة في السؤالين: الرابع والخامس، تبرز المقارنة التكميلية التالية، التي توضح الفجوات ونقاط الالتقاء الاستراتيجية:

- 1- مقارنة الرؤية لتوثيق الانتهاكات: يوجد اتفاق مبدئي على أهمية التوثيق، لكنّ هناك تبايناً حاداً في "نوعية" هذا التوثيق بين المجموعتين، وهنا يرى خبراء الإعلام الرقمي أن القوة تكمن في "التوظيف البصري" (نسبة 50%). بالنسبة لهم، النجاح يتحقق عندما تتحول الصورة إلى "رسم" عالمي يخلق تنافراً معرفياً لدى الجمهور الغربي. هم يركزون على "الرسالة" وسرعة انتشارها لكسر الرواية الإسرائيلية. أما خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية: في إجاباتهم عن السؤال الرابع، قدموا نقداً مهيناً للرؤية السابقة؛ فعدوا الإعلام الحالي إخبارياً لحظياً يكتفي بنقل "المصيبة" والأحداث الجارية الصادمة والكبيرة دون تحليلها، ولذلك هم يطالبون بالتحول نحو الإعلام التقني الذي يستخدم الخرائط وصور الأقمار الصناعية، ليس صورة جمالية فحسب، بل وثيقة قانونية تدعم الملفات التخطيطية والقضائية.

وأظهرت التجارب السابقة في توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية أن التركيز انصبّ على الأبعاد القانونية والحقوقية والميدانية عبر شهادات حية، من دون استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية وتحليل البيانات الضخمة؛ ما يضيف أهمية خاصة على الدراسة بشكل عام (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023).

- 2- مقارنة استراتيجيات الصمود ودور الإعلام: هنا تظهر التكمالية الحقيقية في رسم خطة قابلة للتطبيق على الأرض، فيطرح خبراء الإعلام الرقمي مفهوم "التخطيط المقاوم" آلية لتعبئة الرأي العام المحلي (نسبة 44%). استراتيجيتهم تعتمد على حشد الجماهير رقمياً؛ لتشكيل ضغط يعزز الصمود النفسي والمعنوي والمؤسسي. فيما يترجم خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية هذا المفهوم إلى "أفعال مكانية". في إجاباتهم عن السؤال الخامس، اقترحوا استراتيجيات مثل "الأنماط العمرانية المبتكرة" و"البنية التحتية الشعبية". وأوضحوا أن للإعلام الرقمي دوراً واضحاً في دعم نشاط التخطيط المكاني المقاوم، بما يؤدي إلى ما هو أشبه بـ "توفير الحصانة"؛ أي أن الإعلام يجب أن يربط هذه المنشآت بتمويل وغطاء دوليين، ليصبح هدم "بئر مياه" أو "خيمة" موثقة رقمياً ومحمية دولياً بمنزلة اعتداء على قرارات دولية، وليس مجرد إجراء عسكري عابر.
- 3- المقارنة من حيث "الأثر والاستدامة": هنا تظهر التكمالية الحقيقية في رسم خطة قابلة للتطبيق على الأرض، فيطرح خبراء الإعلام الرقمي مفهوم "التخطيط المقاوم" آلية لتعبئة الرأي العام المحلي (نسبة 44%). استراتيجيتهم تعتمد على حشد الجماهير رقمياً؛ لتشكيل ضغط يعزز الصمود النفسي والمعنوي والمؤسسي. فيما يترجم خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية هذا المفهوم إلى "أفعال مكانية". في إجاباتهم عن السؤال الخامس، اقترحوا استراتيجيات مثل "الأنماط العمرانية المبتكرة" و"البنية التحتية الشعبية". وأوضحوا أن للإعلام الرقمي دوراً واضحاً في دعم نشاط التخطيط المكاني المقاوم، بما يؤدي إلى ما هو أشبه بـ "توفير الحصانة"؛ أي أن الإعلام يجب أن يربط هذه المنشآت بتمويل وغطاء دوليين، ليصبح هدم "بئر مياه" أو "خيمة" موثقة رقمياً ومحمية دولياً بمنزلة اعتداء على قرارات دولية، وليس مجرد إجراء عسكري عابر.

في الوقت الذي ركز فيه الإعلاميون على "المأسسة الرقمية"، فطالب ما نسبته (25%) منهم بشكل صريح ومباشر ببناء قواعد بيانات ضخمة، تضمن عدم ضياع الرواية الفلسطينية حول المكان والحق الفلسطيني في ظل الاستهداف الاستيطاني الإسرائيلي المتصاعد مع مرور الزمن. ربط المخططون (خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية) الاستدامة بـ "السيادة المكانية"، فعند سؤالهم عن تقويم أداء الإعلام الرقمي أوضحوا أنه يمكن أن يكون ناجحاً فقط إذا استطاع فرض أجندة وإيجاد ضغط حقيقي على السلطات الإسرائيلية، وصولاً إلى "تأمين" طرق النقل وتسويق المنتجات الزراعية للأغوار، وتحويل البيانات إلى أداة تمنع تقطيع الأوصال الجغرافية الفلسطينية.

الخلاصة التكمالية للمقارنة:

بينما يمتلك خبراء في التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية "الجسد" (الأرض، والمباني، والموارد)، يمتلك خبراء الإعلام "الدرع" (الرواية، والضغط الدولي، والتوثيق)، فالمقارنة في السؤالين الرابع والخامس تثبت أن أية خطة تخطيطية قابلة للتطبيق فيجب أن تدمج "المخطط الهندسي" بـ "المحتوى الرقمي"؛ ليتحول الإعلامي إلى "مخطط افتراضي" يدافع عن الحدود، ويكشف الأطماع والتحديات الإسرائيلية، في حين يتحول المخطط الميداني إلى "مصدر بيانات" يغذي الماكينة الإعلامية بالحقائق الصلبة التي لا يمكن دحضها.

وخلص الخبراء إلى أن استدامة الصمود في الأغوار الفلسطينية مرهونة بـ "المأسسة الرقمية"، عبر بناء قواعد بيانات تخطيطية احترافية، تحوّل التوثيق العفوي إلى أرشيفات رقمية دائمة، تضمن عدم ضياع الحقائق، وتقدم مرجعا قانونيا وتخطيطيا في المحافل الدولية.

4. التمثيل المكاني بوصفه أداة للبرهنة الإعلامية والتخطيط المقاوم:

يكتسب التمثيل المكاني الخرائطي في سياقات الصراع طابعاً يتجاوز الوظيفة الوصفية ليصبح أداة معرفية سيادية، تُسهم من ناحية في إبراز مظاهر الصراع بالخرائط، ومن ناحية أخرى تظهر توزيع مراكز القوة على المكان. وفي حالة الأغوار الفلسطينية، وهي منطقة الدراسة، يأتي هذا التمثيل الخرائطي للمكان أداة برهان مكانية قادرة على تفكيك أنماط الهيمنة وإظهار هندسة السيطرة كما تتجسد في السيطرة على الأرض، والتحكم في توزيع السكان والموارد، وإعادة تشكيل البنية التحتية. وتكتسب هذه الوظيفة أهمية مضاعفة في الأغوار، التي تمتد على مساحة تُقدّر بنحو 1600 كم²، أي ما يقارب (30%-29) من مساحة الضفة الغربية، مع كثافة سكانية فلسطينية، تُعد من الأدنى مقارنة ببقية المحافظات، وهو ما يعكس أثر السياسات الإسرائيلية العنصرية المكانية منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967.

لذلك جاء هذا الربط بين المكون الإعلامي والمكون الخرائطي المكاني أساساً في عملية المأسسة الرقمية للصمود؛ لأنها تُحوّل الوقائع المتفرقة: الهدم، والمصادرة، ومنع الوصول، والسيطرة على المياه، إلى معرفة مكانية مترابطة قابلة للتوثيق والتحقق والتداول المؤسسي.

وحين تُعرض هذه البيانات ضمن خرائط تركيبية مدعومة بالأرقام والنسب الزمنية والمكانية، يصبح بالإمكان الانتقال من خطاب سردي يظل منقوصاً إلى خطاب تبرز فيه الحقائق على الأرض من خلال التمثيل الخرائطي، ما يمكن الإعلامي من مخاطبة الجمهور العام أولاً، والمؤسسات الدولية ودوائر صنع القرار، بلغة تقبل القياس والمقارنة، وأكثر معقولة ووضوحاً. كما يفرض هذا النمط من التمثيل الخرائطي على الإعلام الرقمي مسؤولية جديدة، تتمثل في توظيف الخريطة بوصفها وثيقة دلالية تكشف منطق السيطرة، وتُعيد تعريف ما يحدث بوصفه نمطا ممنهجاً لا سلسلة أحداث متفرقة.

وعندما يقوم الإعلامي بمعالجة إخبارية عن المياه يتحدث فيه عن السياسات الإسرائيلية تجاه هذا القطاع، موضحاً ذلك بالخرائط التي تشير مثلاً إلى الأبار المصادرة أو الأبار التي تم إغلاقها... الخ، فإنه يقدم للمتلقي معنى ومفهوماً مختلفين عن طبيعة الخطورة التي يواجهها سكان الأغوار، وهذا شكل من أشكال تعزيز العمل الإعلامي التخطيطي المقاوم. وتأكيداً على ذلك بينت نتائج المقابلات سواء مع الخبراء الإعلاميين أو خبراء التخطيط والجيو-سياسيين، أن هذا الربط وهذا التحول مطلوب، ولكنه يحتاج إلى عمل دؤوب يعتمد على سلسلة تحويل تبدأ من التوثيق الرقمي وتنتهي بضغط مؤسسي تخطيطي قابل للتراكم.

وقد أبرز خبراء الإعلام الرقمي أن التوظيف البصري للبيانات المكانية خرائط وإحصاءات هو الأكثر حضوراً في إجاباتهم، بما يعكس مركزية الخريطة بوصفها وسيطاً إقناعياً في المجال العام الرقمي.

وفي المقابل، شدد خبراء التخطيط والجغرافيا السياسية على أن جوهر الاشتباك في الأغوار يتمحور حول القيود المكانية والجيو-سياسية بوصفها البنية المُنتجة للتعطيل التنموي، وهو ما يضع الخرائط في قلب البرهنة التخطيطية لا كخيار جمالي. وتتبع أهمية هذا القسم من كونه واحداً من مفاصل تحويل، تربط بين التوثيق الرقمي بوصفه مادة خام، والترميز والتحليل بوصفه إنتاجاً معرفياً، والتمثيل المكاني بوصفه وثيقة دلالية تُخاطب الجمهور والمؤسسات في الوقت ذاته.

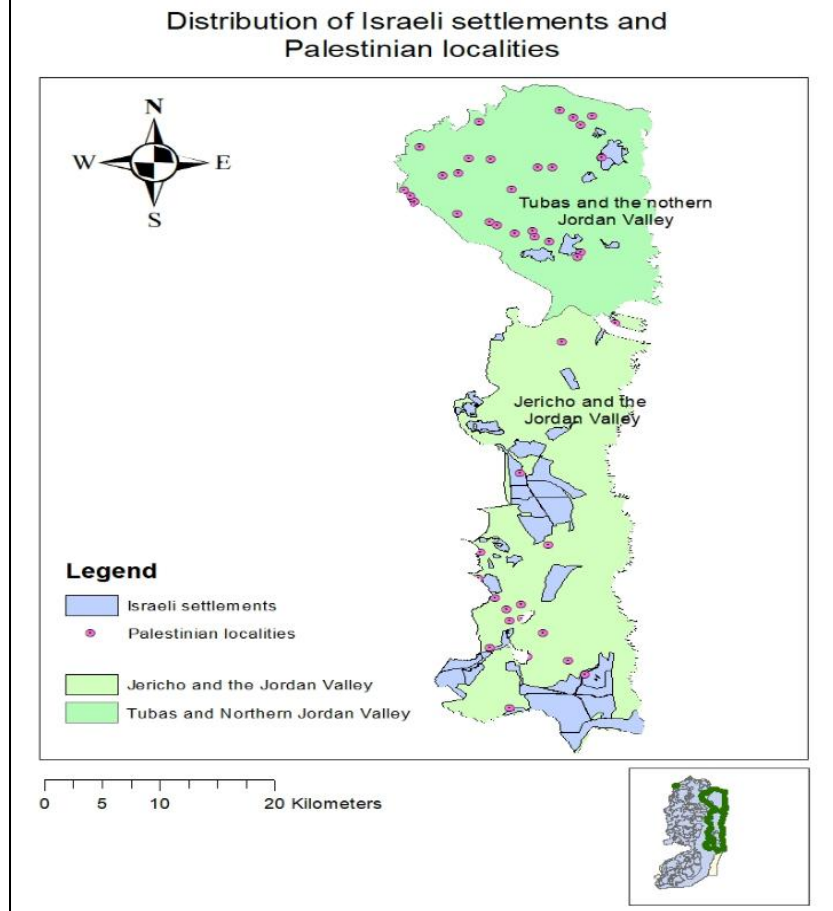
وهنا تتقاطع نتائج المجموعتين، فيرى خبراء الإعلام أن قوة الخرائط تكمن في نقل الخطاب من سرد عاطفي غير مرئي إلى عرض عقلائي مرئي ومعقول، بينما يعتقد المخططون أن القيمة الحقيقية للخرائط تظهر عندما تتحول إلى ملفات ضغط تخطيطي حقوقي، تُخرج بنية السيطرة ذاتها وخاصة عندما يكون الهدف مخاطبة الرأي العام العالمي. وفيها تمثيل مكاني لبعض السياسات الإسرائيلية تجاه منطقة الأغوار.

1. توزيع المستوطنات الإسرائيلية والتجمعات الفلسطينية:

تُظهر هذه الخريطة رقم (2) بنية توزيع سكاني مكاني، تعكس اختلالاً بنيوياً في السيطرة على الأرض، فتتموضع المستعمرات في مواقع لا يبدو أنه تم اختيارها بشكل عشوائي، مقابل تجمعات فلسطينية متفرقة ومحدودة الامتداد وتواصلها الجغرافي يحدده امتداد المستعمرات الإسرائيلية.

وتأتي أهمية هذه الخريطة لتعزز ما سمّاه خبراء التخطيط: القيود الجيوسياسية إلى تمثيل مرئي، ومن منظور خبراء الإعلام فإن هذه الخريطة تتقاطع مباشرةً مع ما وصفوه بمركزية التوظيف البصري للبيانات المكانية، بوصفه أداة إقناع وتقنييد للروايات المضادة.

وعندما عبّر نصف خبراء الإعلام تقريباً عن أن الخرائط والإحصاءات هي المحرك الأساسي لإقناع الرأي العام؛ لأنها تحوّل الانتهاك إلى بيانات بصرية يسهل تداولها عالمياً، وعليه يمكن لأي إعلامي توظيف هذه الخريطة للكشف عن عمق ما يمكن تسميته بتفكيك المكان وتفتيته، ويكشف المنطق الإسرائيلي في السيطرة والاستحواذ، وكل ذلك بدلاً من أن يصف الإعلام ما يحدث في الأغوار، ويكتفي بتعداد الانتهاكات.



شكل 4: التوزيع المكاني للتجمعات الفلسطينية والمستعمرات الإسرائيلية في منطقة الدراسة المصدر: من إعداد المجموعة البحثية بالاعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي (جيومولج)

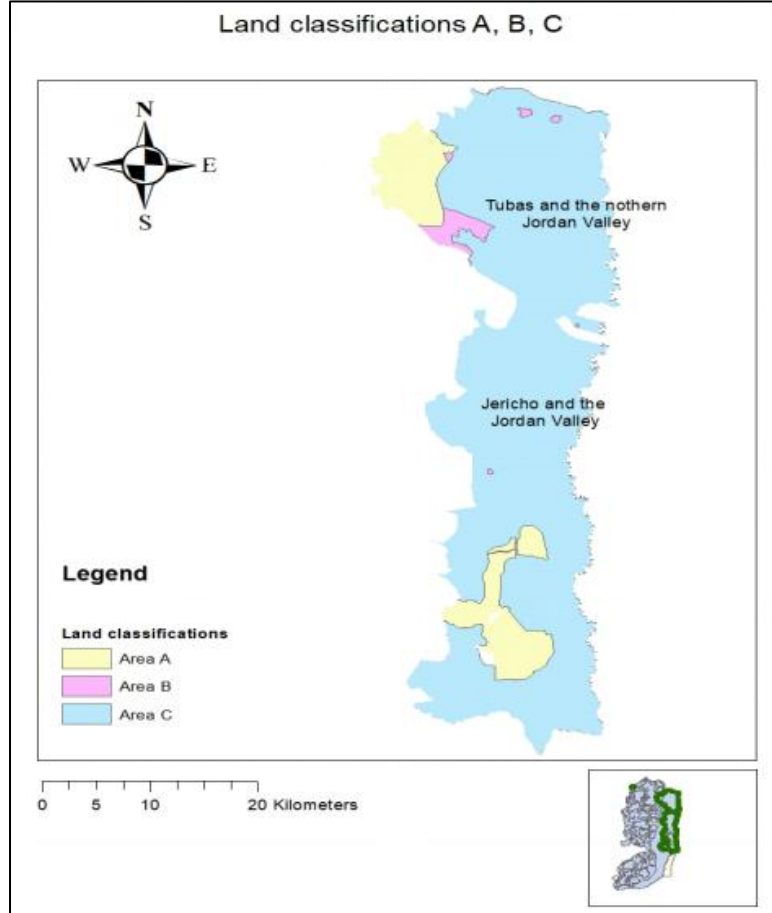
2. تصنيفات الأراضي في الأغوار الفلسطينية:

تكشف الخريطة رقم (3) البنية القانونية المكانية التي تُدار عبرها الأغوار، عبر إبراز اتساع مناطق (ج) مقابل جيوب محدودة من (أ) و(ب). وبذلك فهي تكشف ما يمكن تسميته "هندسة الضبط" التي تجعل التنمية الفلسطينية رهينة إطار مفروض. وهذه القيمة التفسيرية تتقاطع مع خلاصات خبراء التخطيط الذين جعلوا القيود الجيوسياسية أعلى محور في إجاباتهم، بوصفها الأصل الذي يفسّر منع البناء والهدم والتحكم بالموارد.

أما خبراء الإعلام الرقمي فربطوا هذا النوع من الخرائط بوظيفته البرهانية، فهي تحوّل سؤالاً يومياً بسيطاً: لماذا يُمنع مشروع تنموي أو مدرسة أو شبكة أو بئر مياه... إلخ إلى تفسير عقلائي؟ لأن المجال القانوني مصمم لإخضاع الوجود لمنطق الاستثناء كما جاء في اتفاقية أوسلو.

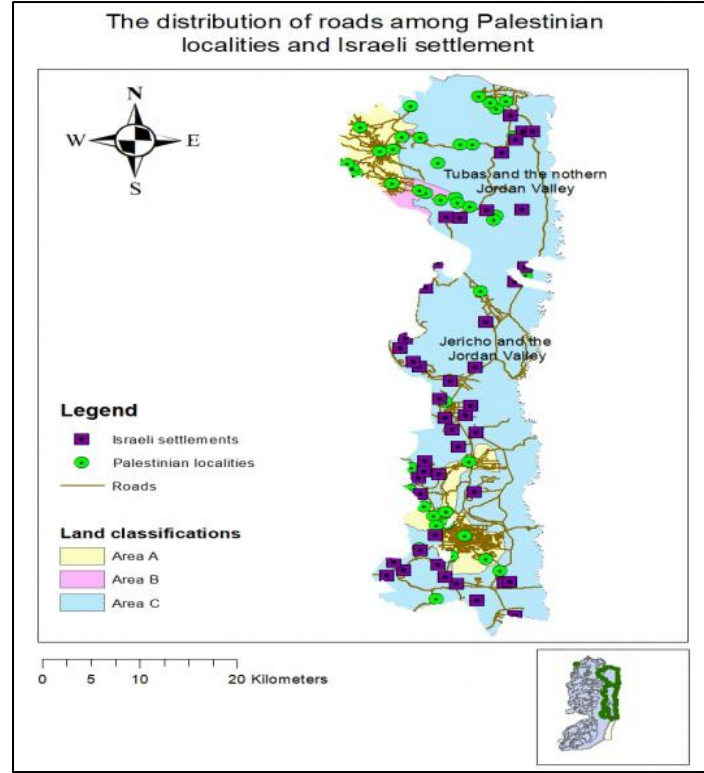
وبهذا تصبح خريطة التصنيفات وفق الاتفاقية جزءاً من الأرشفة القانونية المكانية، وهي الفكرة التي تتقاطع مع دعوات مؤسسة التوثيق الرقمي وإن ظهرت أقل المحاور ترميزاً، لكنها بقيت حاضرة بوصفها مطلباً نوعياً للاستدامة.

وعند استخدام الصحفي في تقريره المكتوب أو المقروء للخريطة بوصفها مجالا للتوضيح، تصبح مسألة فهم مدى التفوق في السيطرة المكانية أكثر وضوحاً وفهماً، وتبرز للقارئ أو المشاهد حجم المأساة التي يعانيها سكان مناطق الأغوار الفلسطينية؛ لينتقح الهدف من تقريره بنسبة تفوق بكثير فيما لو كان مكتوباً فقط.



شكل 4: التصنيفات المكانية وفق اتفاقية أوسلو في منطقة الأغوار الفلسطينية المصدر: من إعداد المجموعة البحثية بالاعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي (جيومولج)

3. شبكة الطرق بين التجمعات الفلسطينية والمستوطنات:
تُبرز الخريطة رقم (4) شبكة الطرق بوصفها تقنية حكم وتحكم للاحتلال الإسرائيلي، فالطرق تعيد تشكيل الاقتصاد اليومي من قبيل الوصول للخدمات والاستجابة الطارئة وإمكانات التوسع. هنا تتجسد نقطة التقاء واضحة بين مجموعتي الخبراء، فخبراء الإعلام يرون ضرورة تحويل التفاعل الرقمي إلى ضغط مؤسسي عبر ملفات وبرهنة، لا الاكتفاء بالزخم، أما خبراء التخطيط فيرون أن تطوير الإعلام من إخباري لحظي إلى إعلام معلوماتي خرائطي هو ما يمنح السردية قوة ضغط على المستويات كافة، وخاصة الإقليمي والدولي، وبالتالي، تُستخدم خريطة الطرق حجة على أن الحصار ليس نقاط تفتيش فقط، بل بنية اتصال موجهة، تنتج العزل بشكل مستدام.
وهي مادة مثالية لترجمة القيود إلى بنى مادية قابلة للتوثيق والمساءلة. فكثيراً ما يستخدم الإعلاميون مصطلح المعازل، فألى جانب المستعمرات، فإن الطرق - في هندستها وامتداداتها - إنما جاءت هي - أيضاً - لتقوم بفعل التطويق للتجمعات الفلسطينية وتقيد حركتها من جهة، وتوسعها من جهة أخرى. فتظهر خريطة الطرق حجم التشارك ما بين الفلسطيني صاحب الأرض والإسرائيلي في الطرق نفسها، وهذا ما يفسر الرغبة الإسرائيلية في تعزيز الصورة الذهنية للتفوق والبقاء في المكان، بل وتحجيم الفعل الفلسطيني فيه إلى أبعد حد ممكن.

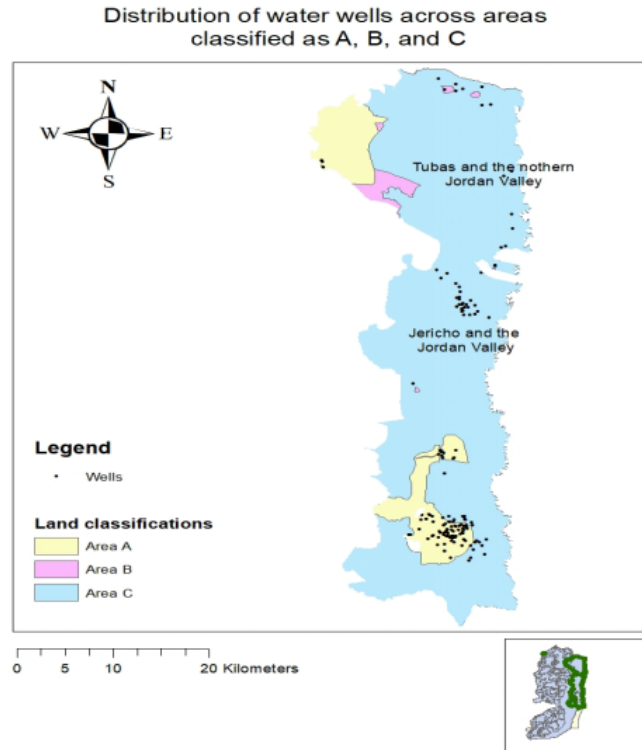


شكل 5: شبكة الطرق ودورها في تشكيل العزل والقيود المكانية في منطقة الأغوار الفلسطينية المصدر: من إعداد المجموعة البحثية بالاعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي (جيومولج)

4. توزيع الموارد (مثال المياه/الآبار) وفقاً لتصنيفات الأراضي:

تُظهر الخريطة رقم (5) العلاقة العضوية بين السيطرة القانونية للأرض والتحكم بالموارد الحيوية. فحين تُقرأ الموارد داخل منظومة التصنيفات، يصبح حرمان الفلسطيني من حقوقه المائية أكثر من مجرد أزمة إنسانية، بل نتيجة مباشرة لمنظومة تحكم مكاني، وهذا التفسير ينسجم مع إدراك خبراء التخطيط بأن جوهر الصراع يرتبط بالتحكم بالأرض والموارد ضمن القيود الجيوسياسية، وأن أي تخطيط مقاوم يبدأ من تفكيك هذه البنية. وعلى المستوى الإعلامي، تُعد هذه الخريطة مثلاً مباشراً للنتيجة الأكثر حضوراً لفعل البرهنة البصرية، بوصفها بديلاً عن الخطاب الإنشائي.

فالخريطة - هنا - ليست صورة، إنها جواب بصري عن أسئلة السلطة من قبيل: أين تقع آبار المياه في المنطقة (أ)، أو (ب) أو (ج)؟ من يستطيع الوصول لتلك الآبار؟ ما يشير إلى أن المفاوضات الإسرائيلية كان قد حسب - بدقة - هندسة السيطرة المكانية وربط بين مناطق النفوذ حسب اتفاقية أو سلو وتوزيع تلك الآبار.



شكل 6: العلاقة بين السيطرة على الأرض والتحكم بالموارد الحيوية في منطقة الأغوار الفلسطينية المصدر: من إعداد المجموعة البحثية بالاعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي (جيومولج)

إن القيمة المركزية لكل هذه الأمثلة الخرائطية تكمن في كونها حلقة وصل منهجية بين التوثيق الرقمي والتحليل النوعي عبر برنامج (MAXQDA) والتخطيط المقاوم. فنتائج المقابلات تكشف أن السلاح الأقوى لدى خبراء الإعلام يتمثل في التوظيف البصري للبيانات (26.67%)، يليه تعبئة المشاركة الشعبية (23.33%)، ثم دمج الإعلام في الصمود التنموي (20%)، بينما يؤكد خبراء التخطيط أن مركز الاشتباك يبدأ من القيود الجيوسياسية (37.04%) ثم المحددات الديموغرافية والجغرافية (18.52%) وتقويم فاعلية الإعلام (18.52%). وبذلك تتحول الخريطة إلى منصة تحويل؛ من واقعة إلى بيان، ومن بيان إلى ملف، ومن ملف إلى ضغط تخطيطي حقوقي قابل للتراكم. وهذا هو جوهر السيادة المعلوماتية في أن يصبح المكان الفلسطيني قابلاً للتمثيل البرهاني، وبالتالي قابلاً للدفاع المؤسسي والتخطيط المقاوم.

5. المصادر والمراجع

5.1 المراجع العربية

- بومشقة، ن. (2025). بنية الخطاب الإعلامي حول القضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى في الإعلام الإخباري الإلكتروني: الجزيرة نت والعربية نت نموذجًا. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 13(عدد خاص)، 1-19. <https://doi.org/10.53671/pturj.v13i04.714>
- الرفاعي، ع. (2024). البحوث المختلطة وتطبيقاتها في الدراسات الإعلامية: رؤية تحليلية نقدية. مجلة البحوث الإعلامية، 70(2)، 753-832.
- الشمالية، م. (2014). الإعلام الرقمي الجديد. دار الإعصار العلمي.
- فراج، ل. (2024). فجوة السياسات الاقتصادية الفلسطينية الرسمية والأهلية اتجاه الأغوار (تقرير رقم 162). مركز الدراسات الفلسطينية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2023). منصة توثيق الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس [تقرير دوري]. <https://documentjerusalem.palestine-studies.org/ar/JerusalemGeneralView>

5.2 رومنة المراجع العربية

- Boumechta, N. (2025). The structure of media discourse on the Palestinian issue after Al-Aqsa Flood in digital news media: Al-Jazeera Net and Al-Arabiya Net as a model (in Arabic). Palestine Technical University Research Journal, 13(Special Issue), 1-19. <https://doi.org/10.53671/pturj.v13i04.714>

- Al-Rifai, A. (2024). Mixed research and its applications in media studies: A critical analytical vision (in Arabic). *Journal of Media Research*, 70(2), 753–832.
- Al-Shamaliah, M. (2014). *The new digital media* (in Arabic). Dar Al-I'sar Al-Ilmi.
- Farraj, L. (2024). The gap in official and civil Palestinian economic policies towards the Jordan Valley (Report No. 162) (in Arabic). Center for Palestine Studies.
- Institute for Palestine Studies. (2023). Platform for documenting Israeli violations in the city of Jerusalem [Periodic report] (in Arabic). <https://documentjerusalem.palestine-studies.org/ar/JerusalemGeneralView>

5.3 المراجع الأجنبية

- Abualrob, I., & Yousef, A. (2024). The evolution of Palestinian narrative: 'Mo' as an illustration. *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*, 38(4), 795–818. <https://doi.org/10.35552/0247.38.4.2183>
- Antczak, B. O. (2024). The influence of digital marketing and social media marketing on consumer buying behavior. *Journal of Modern Science*, 56(2), 310–335. <https://doi.org/10.13166/jms/189429>
- B'Tselem. (2023a). Parched: Israel's policy of water deprivation in the West Bank. The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. <https://www.btselem.org>
- B'Tselem. (2023b). Statistics on settlements and settler population in the West Bank. The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. <https://www.btselem.org/settlements/statistics>
- Boyd, D. M., & Ellison, N. B. (2008). Social network sites: Definition, history, and scholarship. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 13(1), 210–230. <https://doi.org/10.1111/j.1083-6101.2007.00393.x>
- Castells, M. (2010). *The rise of the network society* (Vol. 1). Wiley-Blackwell.
- Chadwick, A. (2006). *Internet politics: States, citizens, and new communication technologies*. Oxford University Press.
- Dahlgren, P. (2005). The Internet, public spheres, and political communication: Dispersion and deliberation. *Political Communication*, 22(2), 147–162.
- Du, J., & Ibrahim, F. (2024). A literature review of the impact of social media on academic performance using media richness theory. *International Journal of Infrastructure Research and Management*, 12(2), 119–128.
- Fanack Water. (2024, March 5). Water scarcity and the Israeli occupation: How territorial fragmentation is worsening water stress in Palestine. <https://water.fanack.com/publications/water-scarcity-and-the-israeli-occupation-how-territorial-fragmentation-is-worsening-water-stress-in-palestine/>
- Ferguson, C., Jackson, D., Cleary, M., & Watson, R. (2013). Social media and the new e-professionalism. *Contemporary Nurse*, 45(2), 152–154. <https://doi.org/10.1080/10376178.2013.11002735>
- Gur, H. R. (2013, March 11). PM: Israel must have 'security border' in Jordan Valley. *The Times of Israel*. <https://www.timesofisrael.com/pm-israel-must-have-security-border-in-jordan-valley/>
- Hammack, P. L. (2010). The cultural psychology of the Palestinian youth: Narrative approach. *Culture & Psychology*, 16(4), 507–537. <https://doi.org/10.1177/1354067X10380159>
- Ling, H. (2024). The impact of social media on modern communication: Evolution and future prospects. *Global Media Journal*, 22(72), 471. <https://doi.org/10.36648/1550-7521.22.72.471>
- McCombs, M. E., & Shaw, D. L. (1972). The agenda-setting function of mass media. *Public Opinion Quarterly*, 36(2), 176–187.
- OCHA. (2020, July). Humanitarian impact of Israeli-declared plans to annex parts of the West Bank. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-impact-israeli-declared-plans-annex-parts-west-bank>
- Said, E. W. (1984). Permission to narrate. *Journal of Palestine Studies*, 13(3), 27–42.

- Wasson, H. (2009). [Review of the books Convergence culture: Where old and new media collide by H. Jenkins & Beyond the multiplex: Cinema, new technologies, and the home by B. Klinger]. Film Quarterly, 62(4), 84–85.
- World Bank. (2018). Securing water for development in West Bank and Gaza [Report]. United Nations Information System on the Question of Palestine. <https://www.un.org/unispal/document/securing-water-for-development-in-west-bank-and-gaza-sector-note-by-world-bank/>

Geographically Oriented Digital Media: Toward an Integrative Model for Resistant Planning in the Palestinian Jordan Valley

Mahmoud Khoulouf^{1*}, Faisal Sabah², Ayman Yousif³, Aseel Kmail⁴

¹ Department of Arabic Language and Media, Faculty of Arts and Education, Arab American University, Palestine.

^{2,3} Department of General Culture, Faculty of Arts and Education, Arab American University, Palestine.

⁴ Faculty of Information Technology, Arab American University, Palestine.

* Corresponding Author: Mahmoud.khlouf@aaup.edu

Received: 10/01/2026

Revised: 22/8/2026

Accepted: 14/09/2026

Published: 30/09/2026

DOI: <https://doi.org/10.35517/AAUP-2026.V12.3.2>

Abstract

This study aims to present a practical, integrative model that links digital media with spatial planning in order to transform digital data from mere media exposure into effective pressure mechanisms and tangible defensive planning strategies for the Palestinian Jordan Valley. To achieve this aim, the researchers adopted a mixed-methods approach combining qualitative and quantitative analysis, using in-depth scholarly interviews as the primary data-collection tool. The interviews were conducted with a representative sample of experts in digital media, spatial planning, and geopolitics, selected through a comprehensive enumeration method.

The qualitative findings indicate that the visual deployment of spatial data (maps and statistics) constitutes the most effective tool. Participants agreed that it can generate cognitive dissonance within international public opinion and provide material evidence that deconstructs countervailing official narratives through rigorous scientific discourse. The results further show that sustaining resilience in the Palestinian Jordan Valley is contingent upon digital institutionalization, through the development of professional planning databases that convert spontaneous documentation into permanent digital archives. Such archives prevent the loss of facts and serve as legal and planning references in international forums.

Keywords: Palestinian Jordan Valley, digital media, resistant planning, digital institutionalization, spatial dimension.

* Corresponding Author